

ثورة 17-30 تموز 1968 وبنــــاء العراق الجديـــد

1980-1968



ثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز ١٩٦٨
وبناء العراق الجديد

ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، قرر بعد سقوط تجربته الاولى في العراق اثر ردّة تشرين الثاني ١٩٦٣ تبني فكرة « قلب نظام الردّة واستعادة السلطة الثورية » . ففي السابع من تشرين الاول ١٩٦٨ صدر بيان عن المؤتمر القطري السابع للحزب جاء فيه ،: « إن نظام عبد الرحمن عارف ، قد اصبح حكماً عسكرياً فردياً ، يتسم بالرجعية والعشائرية مع انه ينتحل اسماء التقدمية والثورية والاشتراكية » . لذلك استمر الحزب في نضاله بغية كشف هذا النظام تمهيداً لاسقاطه ، وساعده على ذلك انحدار النظام في طريق الضعف والتخبط والفساد[١] . كما خاض الحزب ، المعارك العديدة التي كشفت النظام واحرجته على الصعيدين القطري والقومي . وتمكن الحزب خلال هذه الفترة من استعادة الثقة بين صفوف العمال والفلاحين ، واصبح له دور فاعل ومؤثر في معظم النقابات والتنظيمات المهنية وسعى الحزب الى طرح مشروع تشكيل « جبهة قومية وتقدمية » وذلك في اطار العمل المشترك مع القوى الوطنية والقومية التقدمية ، ولتحسين العلائق معها ، وتحييد مايمكن تحييده من القوى السياسية والعسكرية . وقد جاءت هذه الدعوة تنفيذاً لقرارات المؤتمر القومي التاسع للحزب المنعقد في الفترة بين ١٨ ــ ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٨الخاصة بالعمل الجبهوي ، وقد فاتح الحزب الشيوعيين بذلك ، الآ انهم اتخذوا موقفاً سلبياً من دعوة التعاون هذه ، لامور متعددة ، منها عدم جديّة الشيوعيين في اسقاط النظام ، وضعف الكيان التنظيمي للحزب الشيوعي العراقي بعد الانقسام الذي تعرض له في أيلول ١٩٦٧ ، هذا فضلاً عن مواقفه السلبية المعروفة من حزب البعث العربي الاشتراكي[٢] .



وعلى الرغم من تحريض اجهزة الامن على اتخاذ العقوبات الصارمة والمواقف الحازمة تجاه نشاط البعثيين ، كانت النتائج على العكس منذ ذلك ويشير أحد التقارير الامنية التي تعود الى سنة ١٩٦٧ الى أن رئيس الوزراء عبد الرحمن البزار ، اغلق التحقيق واطلق سراح الموقوفين من اعضاء القيادة القطرية ومعهم عدد من الاعضاء الناشطين الذين اعتقلوا منذ اوائل كانون الثاني ١٩٦٦ ، ويذكر الرفيق شبلي العيسمي أن هذا الاجراء يدل على ضعف النظام وعدم رغبة المسؤولين فيه بتحمل المسؤولية في اتخاذ العقوبات الصارمة ، وربما كان وراء ذلك الخوف من انهيار النظام وعودة حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم من جديد . هذا فضلا عن أن علاقة النظام ، وقبل عام من انهياره ، بالقوى المعارضة ومنها حزب البعث ، لم تكن علاقة سلبية متشنجة ، بل كان يسعى لاشراك المعارضة في الحكم . وكانت فكرة المشاركة من خلال تكوين جبهة قومية تقدمية وتشكيل حكومة ائتلافية ، تلقى معارضة من بعض قواعد الحزب ، التي كانت ترغب بتحقيق الثورة وتسلم السلطة كاملة ، وليس المشاركة الجزئية التي تقوي النظام ولا تضعفه ، غير أن القيادة استطاعت ان تقنع القواعد بوجهة نظرها الرامية الى تخفيف المضايقة والملاحقة لاعضاء الحزب وحمل النظام على الاطمئنان لنوايا الحزب ، خاصة أن بعض التقارير الامنية كانت تحذر من البعثيين الذين يشيعون انهم عاجزون عن تسلم السلطة ، ويتهمون الشيوعيين والناصريين بانهم يخططون الى ذلك[٣] .

لقد كان عمل حزب البعث العربي الاشتراكي ، سرّياً جداً لان أي شكل من اشكال العلانية كان يعني انزال ضربة قمعية ساحقة به . والحياة الداخلية في ذلك الوقت كانت محدودة جداً ، وكان الزمن متسارعاً وقصيراً جداً . فبعد المؤامرة التي حدثت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وما رافقها وأعقبها من انشقاق في منظمة الحزب في العراق ، قد مهدت الظروف للنظام الحاكم من أن يوجّه ضربة واسعة النطاق الى الحزب في ٤ أيلول ١٩٦٤ . وأعتقل الرفيق صدام حسين ، وكان معروفاً بدوره الاساس في الاعداد لخطة الثورة والانقضاض على نظام عارف . وبعد تمكنه من الهرب من السجن في ٢٣ تموز ١٩٦٦ شعر المناضلون البعثيون ان تواجده مرة ثانية بينهم في العمل الحزبي ، يعطيهم قوة اكبر واقتداراً أعلى لمواجهة الانشقاق الذي تعرض له الحزب ، أثر مؤمراة شباط ١٩٦٦ على حكم الحزب في سوريا ، وفي عملية بناء الحزب ، وتوسيع قاعدته . وكان هؤلاء المناضلون وثيقي الصلة بالحياة الداخلية للحزب ، يعرفون دور الرفيق صدام حسين في تلك المرحلة ، ويتذكرون صورته ، وهو فتى ، حينما نفذّ اوامر الحزب وحمل البندقية ليضرب الدكتاتور عبد الكريم قاسم . كذلك كانوا يتذكرون جرأته وصراحته ووضوحه وشجاعته في



مؤتمرات الحزب القطرية والقومية أبان تجربة الحكم في العراق عام ١٩٦٣ ، على الرغم من حراجة الظروف وسيادة جو الارهاب في الحياة الداخلية للحزب آنذاك ، وهم قد رأوه بعد النكسة مباشرة ، وهو يتصدى بشجاعة ومثابرة لمسؤولية اعادة تنظيم الحزب واعداد خطة القضاء على حكم عبد السلام عارف في أيلول ١٩٦٤ (٤) .

شعر الحزب ، بأن ثقلة المادي والمعنوي في حياة العراق السياسية يتطلب السعي لتأمين مستلزمات الثورة والاطاحة بالسلطة العارفية . وقد اشرنا الى انه بدأ يدعو الى العمل مع القوى الوطنية والقومية التقدمية في اطار جبهوي . وحينما لم تلق دعوته تلك النجاح ، حرص على تحقيق قدر من الصلات الطيبة مع هذه القوى . كما استطاع « تحييد ما امكن من الاوساط السياسية والعسكرية في الصراع بينه وبين السلطة العارفية » وركز خلال هذه المرحلة على « تحالفات خاصة وفقاً للظروف الواقعية و « الفنية » الخاصة بالانتفاضة وتسلم السلطة . ولما كانت عملية الانتفاضة المسلحة على النظام العارفي ، والاطاحة به غير ممكنة من الناحية « الفنية » دون أن يكون لقوات الحرس الجمهوري المحيطة بالقصر الجمهوري ثقل خاص فيها ، فقد برزت الحاجة الى التحالف مع ابراهيم الداؤد الذي كان آمراً لتلك القوات على الرغم من تشخيص الحزب الدقيق لاتجاهاته السياسية واطماعه الشخصية .(٥)

أما عبد الرزاق النايف ، مدير الاستخبارات العسكرية ، فبالرغم من محاولته التقرب الى الحزب ، والتعرف على نواياه وتلميحه بالمشاركة في عملية التغيير ، والحاح ابراهيم الداوود على التحالف مع النايف ، فقد كان قرار الحزب حازماً وقاطعا بعدم التعاون معه ، باعتباره عنصراً مشبوهاً . وعند وضع خطة الثورة ، كانت القيادة قد قررت تكليف فرقة مسلحة من الرفاق المدنيين بمحاصرة النايف في داره فور المباشرة بعملية الثورة واعدامه ، اذا حاول المقاومة والخروج من الدار(٦) .

رسمت القيادة القطرية خطة الثورة العملية على اساس الانقضاض على قوات الحرس الجمهوري والسيطرة عليها وارغام عبد الرحمن عارف ، بقوة السلاح على التسليم على أن يساند هذه العملية تحرك اللواء المدرع العاشر الذي كان مقره في الورار ، باتجاه بغداد . وإن تؤدي الفصائل الخاصة من الجهاز الحزبي المدني دوراً خاصاً في عرقلة عمل القوى المضادة ، وكانت خطة القيادة تتضمن مشاركة اعضائها المباشرة في عملية الثورة . هذا فضلا عن مشاركة عدد من الرفاق العسكريين المتقاعدين وعدد آخر من الرفاق المدنيين في العملية . وكان ذلك نابعاً من التقدير



بضرورة تأكيد مسألة بالغة الاهمية في حياة الحزب ، وفي عملية الثورة ومسيرتها المستقبلية ، وهي أن القيادة يجب أن تكون في طليعة التنفيذ ، وتتحمل كل مخاطرها وهذا يجعلها على تماس مباشر بالواقع ومتطلباته ومضاعفاته ، فتكون قراراتها واقعية من ناحية كما يعطيها الهيبة الكاملة التي يجب أن تحتلها في قيادة مسيرة الثورة ويقضي على احتمال تشكيل طرفين متباعدين في النظام الثوري ... طرف القيادة الفكرية السياسية في جانب ، وطرف المنفذين الذين يتحملون شرف الصفحة الاقتحامية فيها ، وحدهم في جانب آخر(٧) .

خطة الثورة : وفي صباح ١٦ تموز ١٩٦٨ كانت القيادة القطرية مجتمعة في دار امين سرها الرفيق احمد حسن البكر لوضع خطة الثورة بصيغتها النهائية ، وتم اقرار الخطة وتوزيع الادوار والمهات على الرفاق « غير ان القيادة فوجئت وهي مجتمعة بوصول رسول من عبد الرزاق النايف يحمل رسالة تتضمن عرضاً بالمشاركة في الثورة . وعلمت القيادة القطرية ان ابراهيم الداوود هو الذي اخبر النايف بعملية الثورة ، وعرض عليه المشاركة فيها وتولي منصب رئيس الوزراء . وكان على القيادة ان تبت بسرعة في امر هذا التطور الخطير . لقد كان القبول بمشاركة النايف في الثورة يعني تغييراً كبيراً في اوضاعها وحساباتها . كما يعني تعرضها الى خطر جسيم .. خطر تشويه هويتها والالتفاف عليها وحرفها عن الطريق الثوري القومي والاشتراكي والديمقراطي الذي رسمه لها الحزب . كما كان رفض عرض النايف بعد ان عرف بالثورة في يوم تنفيذها وهو الذي يحتل موقعاً اساسيا في السلطة يعني تعرض الحزب الى ضربة خطيرة جداً وتبدد الآمال في الثورة وبعد دراسة لهذين الاحتالين قررت القيادة قبول التظاهر بقبول مشاركة النايف في الثورة والموافقة على ماتم الاتفاق عليه بينه وبين الداوود . كما اتخذ في الوقت نفسه قراراً حازماً بتصفية النايف والداوود من سلطة الثورة في اقرب وقت ممكن ، واوكلت مهمة تنفيذ ذلك الى رفاق في القيادة(٨) .

إنقض الرفاق المكلفون بتنفيذ الثورة في الساعة الثالثة من صباح ١٧ تموز ١٩٦٨ على كتيبة الدبابات في قوات الحرس الجمهوري ، وسيطرو عليها واحاطوا بالقصر الجمهوري احاطة تامة .. وحينما وجد عارف نفسه محاصراً بصورة تامة وعاجزاً عن المقاومة ، رضخ لمشيئة الثورة وعرض التسليم ، فتم اقتياده من القصر الجمهوري وتسفيره الى خارج العراق . وفي ساعة تنفيذ الثورة كان اللواء المدرع العاشر يتحرك باتجاه بغداد . ولكن بعد ان اعلن عارف التسليم اوفد النايف بسرعة ضابطاً الى قائد اللواء يبلغه بالتوقف والعودة باعتبار ان الثورة قد نجحت وتمت ... غير ان الرفاق في اللواء نفذوا تعليات الحزب بدقة ورفضوا الطلب



وواصلوا الزحف بأتجاه بغداد واتخذ اللواء المدرع العاشر موقعاً له في منطقة (ابو غريب) وقد كانت قيادة الحزب تتوقع ان يقدم النايف على منع تحرك اللواء المدرع العاشر باتجاه بغداد لكي تكون له ولانصاره الغلبة في القوات الموجودة فيها[٩] .

بيان الثورة : أذاعت قيادة الثورة صبيحة يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ البيان الاول الذي اشار الى قيام الحزب بتفجير الثورة ((واستلام مقاليد الامور ، وانهاء الحكم الفاسد المتهرئ المتمثل في زمرة الجهلة والاميين والمنتفعين واللصوص والجواسيس والصهاينة والمشبوهين والعملاء ، الذين لارابطة تربطهم بتربة هذا البلد ، والذين باعوا الوطن واستحلوا اموال الشعب وأكلوا السحت الحرام ، والذين ادعوا الخبرة الكاذبة في شتى المجالات وصيروا الوطن اقطاعيات ، وبقرةً حلوباً لمآربهم الخاصة ، دون ان يلتفتوا الى مصالح الشعب والجماهير المناضلة ، فقد تحكموا في خيرات الوطن ، ونهبها ... وقد اهملوا الجيش وجمدوا طاقاته العسكرية ... وكانوا عوناً للعدو ، بتعمدهم اهمال اعداد الجيش والشعب لمعركة الشرف (حرب ١٩٦٧ في فلسطين) . واتباعهم سياسة ذيلية خنوعة ... واهملوا متعمدين الاستقرار والامن الداخلي في ربوع الوطن ، كما عملوا على زيادة التمزق الذي اصاب فئات الشعب وعبثوا في الدستور ، وعطلوا سيادة القانون وتركوا مقدرات الشعب والبلاد في فوضى لانظيرَ لها وتستروا على شبكات التجسس الصهيونية والاستعمارية ولم يتخذوا الاجراءات الكفيلة لحماية أمن الوطن ومرافقه الحيوية ...»

وتضمن البيان قرارات ثلاثة ، نصت على اعفاء الفريق عبدِالرحمن عارف من مناصبه واحالته على التقاعد ، واعفاء حكومة طاهر يحيى ، وتشكيل مجلس قيادة ثورة يتولى ادارة شؤون الجمهورية .

كما وضعت قيادة الثورة ، في بيانها الاول الخطوط الرئيسة لتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن سياستها العربية والخارجية . ففي السياسة الداخلية اعلنت قيادة الثورة انها عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية ، وتأمين سيادة القانون وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، واعادة النظر بالقوانين والانظمة واللوائح التي شرعت في ظروف استثنائية وهي تتنافى ورغبات الشعب ، والقضاء على اسباب التمزق الداخلي واجتثاث جذور الفساد ، وضرب ومحاسبة المفسدين ودعم متطلبات الأمن الوطني والقومي ، وانهاء مشكلة الشمال واقامة المجلس الوطني . كما أكد البيان شجب الثورة للنعرات الطائفية والعنصرية والقبلية وانهاء بعض مخلفات الاستعمار . وفي السياسة الاقتصادية ، أكد البيان ، التزام الثورة بمصالح الشعب انطلاقاً من ايمانها بان الثورة هي طريق الجماهير الى



التحرر السياسي والاجتماعي ووسيلتها للقضاء على مظاهر التخلف : واعلنت الثورة ، تصميمها على تطوير قانون الاصلاح الزراعي وانتهاج سياسة نفطية مستقلة عن الاحتكارات العالمية ودعم شركة النفط الوطنية وتمكينها من اقامة القطاع النفطي المستقل ، والمباشرة بالانتاج بعيداً عن المساومات وباسرع وقت ودعم مؤسسات القطاع العام (الاشتراكي) وتطويرها لصالح الاقتصاد الوطني مع العناية الخاصة بالقطاع الخاص وتنشيطه وزيادة الانتاج وانماء الاقتصاد الوطني والقضاء على مظاهر الاستغلال والاحتكار والتقليل من إعتماد العراق على واردات النفط .

وفي ميدان السياسة العربية ، اعلنت الثورة عن التزامها بميثاق الجامعة العربية وعزمها على العمل الجاد من اجل تحقيق وحدة الوطن العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، واعلنت صراحة تمسكها المطلق بالحق العربي المغتصب في فلسطين وسائر الاجزاء المغتصبة الآخرى ، والعمل بعزم راسخ على تعزيز وحدة النضال العربي ضد الاستعمار والصهيونية ، ودعمها المطلق والايجابي للعمل الفدائي في ارضنا المحتلة . اما في السياسة الخارجية فقد جاء في البيان ان الثورة تنطلق في سياستها من مقررات مؤتمرات عدم الانحياز ، ومن مصالح العرب القومية . كما اعلنت عن سعيها لايجاد تعاون دولي قائم على اساس المساواة بين الدول ، لابعاد شبح الحرب والعدوان ، واقامة سلم دائم وعادل ، يحقق للشعوب فرص التقدم والرفاه . واكد البيان شجب التفرقة العنصرية واقامة اوثق العلاقات العربية والاسلامية .

ودعت الثورة في بيانها الاول جميع القوى الوطنية والقومية التقدمية المؤمنة بأهداف الامة العربية وبرسالة الثورة ان تكون امام مسؤولياتها في العمل الايجابي البناء ، والتفاعل العميق ، وتناسي الخلافات وفتح صفحة جديدة جديرة بلم شمل المواطنين ، واقامة صرح وحدتهم الوطنية وترسيخ دعائم الحكم الثوري .(١٠)

تأليف مجلس قيادة الثورة : وفي البيان رقم (٢) الذي صدر في اليوم ذاته تقرر تأليف مجلس لقيادة الثورة من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية ورئيس اركان الجيش وقائد موقع بغداد وقائد الحرس الجمهوري . ويمارس هذا المجلس السلطة العليا في الجمهورية العراقية ، بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة حيثما ورد في الدستور المؤقت والقوانين الاخرى كافة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة . وقد صدر بيان آخر بانتخاب السيد احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية . واحال مجلس قيادة الثورة ، عدداً من الضباط على التقاعد ، وطمأن المجلس الشعب بان الثورة «كانت بيضاء ناصعة لم تسفك فيها قطرة دم» وفي البيان رقم (١٩) قرر المجلس تشكيل وزارة برئاسة عبد الرزاق النايف وفي



البيان رقم (٢٤) قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل مجلس وطني موسع من اعضاء مجلس قيادة الثورة، واعضاء مجلس الوزراء، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه وقادة الفرق، وقائد القوة الجوية ومدير الاستخبارات ومدراء الأمن والشرطة والحركات العسكرية وممثلي النقابات والاتحادات وعدد من المواطنين ممن لهم ماضٍ مجيد في خدمة الوطن والامة ولهم تضحيات مشهودة[11].

لقد خلقت قرارات مجلس قيادة الثورة الاولى واعلان التشكيلة الوزارية الجديدة التي احتل فيها النايف منصب رئيس الوزراء، وضعاً بالغ الحرج في صفوف الحزب... ذلك ان مناضلي الحزب ما كانوا يعرفون بالتطور الذي حدث في الساعات الاخيرة قبل الثورة، ولا بالملابسات التي احاطت به، وما كانوا يعرفون الاعتبارات التي بنت عليها القيادة قرارات الموافقة على اشتراك النايف في الثورة، ولم يكونوا يعرفون بقرارها الآخر بالعمل فوراً على طرده، ولم يكن بالامكان شرح كل ذلك لهم، لذلك واجهت القيادة هذه الحالة[12] التي اتسمت «بالآلم والقلق» وهي مضطرة الى كتمان خطتها.

تطهير الثورة من العناصر المتسللة: وخلال الايام الثلاثة عشر، التي أعقبت نجاح الثورة في (١٧ تموز) ١٩٦٨ أعتمدت القيادة في مواجهة الأحداث اليومية والمتلاحقة والمليئة باحتمالات الأنفجار من كل جانب، على روح الأنضباط العالية بين صفوف الحزب، وعلى ثقة مناضليه بقيادتهم وبحكمة قراراتها وأجراءاتها. وكان لابد من حسم هذا الموقف لصالح الحزب وفقاً لقرار القيادة في (١٦ تموز) والتخلص من النايف والداود. ولم تكن العملية سهلة على الأطلاق فلقد كان للنايف بعض الأنصار من قوات الحرس في داخل مبنى القصر الجمهوري، حيث مقر الرفيق أمين سر القطر. وكان أي تصرف يثير شبهات النايف والداوود وأنصارهما المعروفين وغير المعروفين يمكن أن يؤدي الى ضرب الحزب وتحويل ثورة ١٧ تموز الى (ثورة مضادة)[13]. وفي يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ تقرر تنفيذ عملية تطهير الثورة من العناصر التي تسللت اليها وفرضت عليها. وكان الرفيق المناضل صدام حسين وهو المناضل المدني الذي قاد الدبابة الأولى التي أقتحمت القصر الجمهوري وأعلنت شرارة ثورة ١٧ تموز، قد وضع خطة تصفية قوى الثورة المضادة وأختار ساعة التنفيذ ووزع الأدوار، وقام بنفسه في الساعة الثالثة من بعد الظهر بتوجيه الضربة الحاسمة وأعتقال النايف في داخل القصر الجمهوري بطريقة حاسمة وشجاعة ودقيقة وقد أعطيت التعليمات قبل تنفيذ عملية الأعتقال للرفيق الشهيد حماد شهاب لتحريك اللواء المدرع العاشر وتطويق القصر الجمهوري من كل الجهات. كما اتخذت الأجراءات السريعة والدقيقة لتأمين السيطرة على قوات الحرس الجمهوري





ومجابهة اية مضاعفات محتملة ، وفي الوقت نفسه تم ترتيب مايلزم لتسفير النايف ألى خارج العراق[١٤] .

ان تغير ١٧ تموز ١٩٦٨ لو لم يكمله ماحدث في ٣٠ تموز ١٩٦٨ لكان انقلاباً عسكرياً أقرب الى الطابع اليميني الاصلاحي منه ألى الثورة الجذرية الشاملة . وكان الرفيق المناضل صدام حسين ، في يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ قائد الثورة حقا ، هذه الثورة التي نعيشها اليوم ، ونواصل مسيرتها[١٥] .

أعلن الرفيق امين سر القطر الساعة السادسة من مساء يوم ٣٠ تموز ، بياناً الى الشعب العراقي أصدره مجلس قيادة الثورة برقم (٢٧) جاء فيه ان ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ امتداد طبيعي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتعميقاً لاتجاهاتها القومية والوحدوية . وان ثورة ١٧ تموز « شهدت ايام الاعداد لها ولحظات تفجيرها محاولات التفاف بشعة للاجهاز عليها وتحويلها الى مجرد انقلاب عسكري يستبدل حكاماً بآخرين ويرضى غرور وطموح بعض العناصر المغامرة من طلاب الوجاهة والسلطة ». ولقد تجاوزت تصرفات هذه العناصر ذلك الى « محاولة قيادة الاتجاه المضاد للثورة من خلال ابعاد العناصر التقدمية ، والخروج على قرارات مجلس قيادة الثورة وجعل الوزارة بديلاً عن مجلس قيادة الثورة وتمكين العناصر الرجعية والمشبوهة من التسلل الى اجهزة الدولة المهمة والعمل على استقطاب العناصر المعادية للثورة وعرقلة الاجراءات الجدية لضرب شركات التجسس الاجنبية واعتقال عناصر لم يكن متفقاً على اعتقالها وتوجيه اجهزة الاعلام باتجاه مغاير لمنطق الثورة وجعلها منبراً لترسيخ الاتجاه الرجعي والتمهيد لالغاء بعض القوانين التقدمية وتجميد اية فكرة تهدف الى دفع الثورة في المسالك التي رسمت لها ، والتي ترمي الى أقامة مجتمع حر وحدوي تقدمي . وأضاف البيان أن مجلس قيادة الثورة مصمم على أقامة نظام ديمقراطي ثوري وحدوي يحقق أصلاحاً زراعياً جذرياً ، وانتهاج سياسة نفطية مستقلة ودعم شركة النفط الوطنية ، وحل المسألة الكردية حلاً سلمياً عادلاً ، والسير بخطوات جديدة نحو الوحدة ، وأعداد الجيش العراقي لخوض معركة الشرف لتحرير فلسطين .

وأكد البيان ، على أهمية فتح صفحة جديدة لبناء علاقات وثيقة تهيأ الفرص لتحقيق وحدة وطنية ثورية تمكن العراق من أداء دوره الطليعي . وأن الثورة حينما تنتهج هذا الطريق فأنها لن تنطلق من مواقع الضعف ، أنما أرادت أن تؤكد أيمانها بضرورة تحقيق أوسع مشاركة جماهيرية في دفع عجلة الثورة الى الأمام . وختم مجلس قيادة الثورة بيانه باتخاذه ثلاثة قرارات هي إقصاء عبد الرزاق النايف وأبراهيم عبد الرحمن الداوود من عضوية مجلس قيادة الثورة وأحالتها على



التقاعد ، وأقالة الوزارة وتعيين السيد أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية ، قائداً عاماً للقوات المسلحة .

تشكيل وزارة جديدة : ـ وفي ٣١ تموز ١٩٦٨ أصدر مجلس قيادة الثورة بيانا اعلن فيه تشكيل الوزارة الجديدة ، برئاسة السيد أحمد حسن البكر وعضوية (٢٤) وزيراً . كما أصدر المجلس بضعة قرارات أخرى منها « الألتزام ببيان ٢٩ حزيران لسنة ١٩٦٦ كأساس لحل المشكلة الكردية والمباشرة بوضع كافة الجهود والامكانيات لتنفيذ البيان المذكور . وكذلك اطلاق سراح المحتجزين كافة لأسباب سياسية ، وغلق المئات من الدعاوي الخاصة بالمتهمين للغرض نفسه « انسجاماً مع اهداف الثورة واستناداً الى ماجاء في بيانها الاول في رفع الحيف عن المواطنين وإزالة الظروف الأستثنائية التي فرضها العهد السابق عليهم ، ورغبة من مجلس قيادة الثورة في فتح صفحة جديدة ، وخلق المناخ الملائم لتعزيز الوحدة الوطنية[١٧] .

لقد واجه حزب البعث العربي الأشتراكي مهمة قيادة الثورة من جديد في القطر العراقي بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، وكان عليه أن يبذل جهداً أيديولوجياً مضاعفاً ليوازن بين التحليلات والأستنتاجات والشعارات والبرامج التي وضعت في إطار مرحلة حافلة بالسلبيات ، وبين الوضع الجديد الذي يتطلب مواقف نظرية وعملية أيجابية تتعامل مع الظروف الموضوعية والواقع الملموس تعاملاً جدلياً خلاقاً ، وتحافظ على الأفق الثوري الاستراتيجي ، وفق اهداف الوحدة والحرية والأشتراكية[١٨] .

لقد أحتلت القيادة القطرية للحزب ، بكامل أعضائها موقعها القيادي في الثورة ، من خلال مجلس قيادة الثورة الذي كان يتكون منذ ذلك الحين في الواقع ، من اعضائها ، ومن ثلاثة أعضاء آخرين من خارجها ، وأن لم تتضمن ذلك الصيغة الرسمية المعلنة للمجلس . وقد أعتمدت القيادة على التربية النضالية الأنضباطية العريقة للحزب ، وعلى الثقة بين القيادة والقاعدة لمواجهة المزاج النفسي العام في البلاد ، وآثار تجربة ٨ شباط ، وقد تطلب ذلك أتباع خطة تدريجية متوازنة وصيغ مرنة ، مع الحرص على أجراء دراسة وثيقة لتوازن القوى في البلاد وأحتمالات الموقف وكان لحرص مناضلي الحزب على تجربتهم الثورية الوليد ، وخشيتهم من تكرار مأساة ١٨ تشرين أبلغ الأثر في قدرة الحزب على ضبط الموازنة والتمسك بالانضباط والتحلي بالصبر[١٩] .



دور الرفيق المناضل صدام حسين في قيادة مسيرة الحزب والثورة : ـ واذا كان الرفيق المناضل صدام حسين هو صاحب الدور القيادي والأستراتيجي في عملية تسلم الحزب للسلطة في ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ، فانه ومنذ ٣٠ تموز ١٩٦٨ كان في الواقع ، القائد الأول في عملية الحفاظ على السلطة وتأكيد هويتها البعثية ، والسير بها الى أمام على طريق الأستمرار ، والنضج[٢٠] . إن الانجاز الثوري والتاريخي الذي تحقق بفضل قيادة السيد الرئيس صدام حسين ، وبفضل وعي الحزب وكوادره الأساسية يكمن في أنه استطاع ليس في أن يمنع هيمنة صيغة (الأنقلاب العسكري) على الثورة ، حتى بعد ٣٠ تموز ، فحسب وأنما حافظ على هوية الثورة باعتبارها ثورة الحزب . وكان لدور قيادة الحزب في تفجير الثورة بشكل مباشر ، أثر كبير لتأكيد هذه المسألة وخاصة لبعض العسكريين الحزبيين أو الذين حسبوا على الحزب ، والذين كانت الثورة بالنسبة اليهم بالدرجة الأولى عملية ثأرية الذين سرقوا السلطة من الحزب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣[٢١] .

أما الانجاز الثاني ، الذي تحقق بفضل قيادة السيد الرئيس ، وبفضل شجاعة مناضلي الحزب ويقظتهم ، فهو القضاء على كل المؤامرات التي أستهدفت الحزب ، ومنها المؤامرة الرجعية في عام ١٩٧٠ ومؤامرة حزيران ١٩٧٣ التي قام بها عدد من اعضاء القيادة للتسلط على الحزب والثورة والمؤامرة الخبيثة التي انكشفت في عام ١٩٧٩ وضمت عدداً من أعضاء القيادة الذين « عاشوا أجواء العقد الشخصية » . و« شكلّوا عصابة تخفت في داخل الحزب واستخدمت التضليل والخداع وأساليب المناورات والحرق والدسائس من أجل تهشيم سمعة المناضلين وأثارة الفتن في داخل القيادة والكادر المتقدم تمهيداً للأستيلاء على الحزب والسلطة بالتنسيق التام مع النظام العميل في سوريا ومع جهات أجنبية متعددة كانت مجتمعة كلها على ضرب الاتجاه البعثي الوطني والقومي المستقل »[٢٢] .

كان السيد الرئيس القائد يعمل آنذاك بتواضع ليل نهار بدون كلل وبصبر لاحدود له في إطار مؤسسة لايعرف سوى عدد قليل بأسمها أو مستواها في الدولة وهي (مكتب العلاقات العامة) . في الوقت الذي كان يقود في الواقع المسيرة الثورية بكل تعقيداتها وفي الوقت الذي كان فيه من الناحية الرسمية نائباً لأمين سر القيادة القطرية للحزب ، ومن الناحية الواقعية نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة[٢٣] .



وبين قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ القومية الأشتراكية وتولى الرفيق القائد صدام حسين المسؤولية الأمامية الرسمية في الحزب والدولة في ١٦ تموز ١٩٧٩ ، قطع حزب البعث العربي الأشتراكي وثورته في القطر العراقي مرحلة طويلة ، وحافلة بالأحداث الجسام والمنجزات الكبيرة . وكان الرئيس القائد صدام حسين هو الذي يقود مسيرة الحزب والثورة ، ويحدد أتجاهاتها الرئيسة ، ويحل معضلاتها المعقدة ، ويواجه المخاطر الصعبة والدقيقة المحدقة بها . وكان الدور القيادي الأول للسيد الرئيس يتم في إطار حزبي ودستوري ، وذلك باعتبار أنه الرجل الثاني في الحزب والثورة . وفي أغلب الأحيان كان الرفيق صدام حسين ينسب هذه الادوار والانجازات الى الرفيق الذي يمثل رسمياً الموقع الامامي الأول ، أو الى صيغة القيادة الجماعية ناكراً ذاته من أجل المحافظة على القيم الأخلاقية وحماية مسيرة الثورة من المزالق والأزمات والحساسيات . وكان لهذه العملية القيادية ، أثرها في الحفاظ على وحدة الحزب وتوسيع قاعدته الجماهيرية ، وتعميق مسيرة الثورة بأتجاه تحقيق أهدافها النبيلة[٢٤] .

لقد نهضت الثورة بأعبائها ، فاتجهت منذ نجاحها الى الساحة الداخلية ، وكانت المهمة الاولى التي واجهتها على صعيد الاستقلال السياسي وتحقيق مضامينه الوطنية والقومية « تصفية شبكات التجسس والعمالة تصفية جذرية وحاسمة » . وكانت هذه الشبكات ، الاجنبية قد تغلغلت في القوات المسلحة واجهزة الامن ، والمؤسسات الاقتصادية وفي بعض الحركات السياسية والدينية وفي مراكز حساسة اخرى . في الدولة والمجتمع حتى كاد العراق أن يصبح ساحة مكشوفة أما الاعداء الاستعماريين والصهاينة والرجعيين[٢٥] .

والمهمة الثانية التي واجهتها الثورة كانت في مجال تعزيز الاستقلال السياسي وتحرير الارادة الوطنية من كل قيد هي « بناء سلطة وطنية مركزية قوية » . وقد أعطت هذه المهمة للاستقلال السياسي مضموناً حقيقيا وفرضت على اجهزة الدولة وعناصرها المختلفة التصرف من منطلق الارادة الوطنية الحرة والمصالح الوطنية والقومية[٢٦] .

وقد اولى حزب البعث العربي الاشتراكي ، الجانب الفكري والثقافي اهمية كبيرة لما لهذا الجانب من اثر في تعزيز الاستقلال السياسي ، فعندما يكون بلداً ما نهبا للتأثيرات الفكرية والثقافية الاجنبية لابد أن يجد نفسه بصورة مباشرة او غير مباشرة ، واقعاً تحت تأثيرات اجنبية مما يشكل نوعاً من القيد على ارادته الوطنية وخطط سيره[٢٧] .



وكان الاستقلال الاقتصادي ، هدفاً مركزياً من اهداف الثورة ، ويعد موازياً في اهميته للاستقلال السياسي ومكملاً له . لذلك ركزت الثورة على هذا الميدان ، وبذلت جهوداً كثيفة وواسعة النطاق لتطوير الزراعة والصناعة والتقليل ما أمكن من الاعتماد على موارد النفط . وقد اعتبر النجاح في الاستثمار الوطني خطوة حاسمة في مجابهة الاحتكارات وتحرير الثروة النفطية وفي تموز ١٩٦٩ توصلت الى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي لاستثمار النفط استثماراً وطنياً . وبدأت منذ صيف ١٩٧٠ تفكر بالتأميم وفي الاول من حزيران عام ١٩٧٢ اعلنت تأميم النفط ، وكان هذا القرار الخطوة الحاسمة على طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي الناجز[٢٨] .

كما انطلق الحزب في معالجة المسألة الكردية ، وحلها سلمياً وديمقراطياً . وكان الرئيس القائد صدام حسين ، وراء اصدار بيان ١١ آذار ١٩٧٠ ، الذي شكل الاساس المبدئي والسياسي للحل الوطني للمسألة الكردية . وعندما وجدت الثورة أن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وكان آنذاك يخضع لقيادة مصطفى البرزاني ، غير الصادق في تعامله مع الحزب . أخذت الثورة ، على عاتقها ، مهمة تنفيذ بيان ١١ آذار ووفت بكل التزاماتها التي حددها البيان ، بغض النظر عن تصرفات ومواقف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الرغم من الظروف الاستثنائية التي كانت تسود المنطقة[٢٩] .

وقاد الرئيس القائد صدام حسين ، عملية صيرورة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي كانت من ابرز المهات التي واجهت الحزب ، أذ أنه يعد نفسه مسؤولاً مسؤولية تأريخية عند انجازها . وكان حزب البعث العربي الاشتراكي يحرص على أن تكون الجبهة حقيقة وليست شكلية غير قادرة على التأثير . وقد ترأس الرفيق القائد صدام حسين اللجنة العليا للجبهة[٣٠] ، وقاد انشطتها الرئيسة وشخص بدقة ماتواجهه من مشكلات . الآ ان الحزب الشيوعي العراقي وكان طرفاً من اطراف الجبهة ، تصرف تصرفات مناقضة لمنهجها . اذ ايستمرت صحافته في ممارسة أساليب التشهير والتشكيك وتخريب المسيرة الثورية . وقد برزت اتجاهات قيادة الحزب الشيوعي التخريبية على نحو واضح في تصرفها أزاء المسألة الكردية ومن ذلك اذكاؤها الروح الانعزالية والتركيز على زرع الفرقة ، وكان من النقاط الجوهرية التي تم الاتفاق عليها عند اقامة الجبهة مع الحزب الشيوعي منع آي شكل من اشكال التنظيم والنشاط السياسي في داخل الجيش والقوات المسلحة لأي حزب او حركة سياسية عدا حزب البعث العربي الاشتراكي ، غير أن الحزب الشيوعي العراقي حاول بكل الوسائل الالتفاف على هذا الاتفاق بعد قيام الجبهة في تموز ١٩٧٣ ، واستمر في النشاط التنظيمي داخل القوات المسلحة . وحرصا من قيادة



الحزب على النهج الجبهوي ، دعت القيادة،قيادة الحزب الشيوعي الى اجراء حوار حول المسائل الاساسية في العلاقة بين الحزبين وذلك في سنة ١٩٧٨ . غير أن قيادة الحزب الشيوعي طلبت أن يتم الحوار خارج العراق . كما تأكد موقف الحزب الشيوعي المعادي للوطن والشعب أبان دفاع العراق ضد العدوان الايراني الذي بدأ في ٤ أيلول ١٩٨٠ ، فتحالفت قيادة الحزب الشيوعي مع العدو الايراني وعملائه فاستحقت الادانة الوطنية الشاملة(٣١) . ووضعت الثورة خطة لعملية تنمية شاملة في العراق ، هذه العملية التي عدت من أنجح تجارب التنمية في الوطن العربي وفي كثير من بلدان العالم الثالث . وكان الرفيق القائد صدام حسين هو المخطط الاول لهذه العملية . اذ حوّل مجلس التخطيط الذي كان يرأسه مباشرة من مجرد (حالة فنية) الى منبر سياسي واقتصادي وفكري تناقش فيه النظريات والتجارب وتطرح فيه الآراء وتتفاعل لتخلق محصلة ناضجة(٣٢) . ولم تقتصر التنمية في العراق على الجانب الاقتصادي وأنما اتسعت لتشمل كل ميادين الحياة . وقد اتسمت مسيرة التنمية في العراق بأنها كانت سريعة وشاملة حتى سميت بالتنمية الانفجارية . ولقد وظفت خطط التنمية في توسيع القطاع الاشتراكي في الصناعة والزراعة والثقافة والخدمات العامة لزيادة رفاهية الشعب(٣٣) . ولقد اصبح معروفاً أن العراق يتقدم في كل الميادين تقدماً سريعاً وشاملاً وصحيحاً وقد عالج السيد الرئيس صدام حسين في ١٦ شباط ١٩٧٨ مسألة الملكية الخاصة والنشاط الخاص في اطار المبادىء الاشتراكية للحزب ، والتطبيق الاشتراكي الذي تتولاه الدولة . فقال « إن أهم مستلزمات البناء الاشتراكي السيطرة على وسائل الانتاج ، وتحويل ملكيتها الى ملكية عامة الى الحد وبالقدر الذي يغطي كافة مستلزمات تهيئة القاعدة المادية للبناء الاشتراكي ، والمحافظة على الموازنة المطلوبة بين ذلك وبين ماهو مطلوب من دور ونشاط للملكية الخاصة ، والنشاط الخاص لخدمة الاشتراكية في نظرتها الشمولية للحياة وفق ظروفها ومراحلها المتطورة والمتعاقبة لذلك فأن هذه النظرة لاتفترض أن تكون وسائل انتاج وكل النشاطات الاقتصادية ملكاً عاماً ، ولكنها تشترط ان تكون الملكية الخاصة موضوعة في خدمة الاتجاهات والقوانين العامة للمجتمع من خلال البناء الاشتراكي والعلاقات الاشتراكية . وان حجم النشاط الخاص واتجاهاته تحددها ظروف التغيير الا إن مانعتبره جزءاً أساسياً من المبادىء المركزية لحزبنا وملازماً لكل مراحل البناء الاشتراكي وحركة تطوره ، هو منع الاستغلال أو محاربته ، ورفض ومحاربة الاتجاهات التي تجعل من التملك والنشاط الخاص قيمة منفصلة عن قيم الاشتراكية ، وحقاً ثابتاً لايجوز مسه او التصرف به لأي سبب كان »(٣٤) .



على الرغم من أن الرئيس القائد صدام حسين إبتعد لظروف وأسباب خاصة عن الاشراف المباشر على القوات المسلحة والتنظيم العسكري الحزبي، عدا فترة قصيرة في المراحل الاولى من الثورة، فأنه كان ومن خلال موقعه في القيادة وفي الدولة، وبأساليب حزبية صبورة وفي كثير من الاحيان صعبة جداً ومعقدة يلح ويشجع ويرعى عملية تطوير القوات المسلحة ورفع كفائتها القتالية. كما إنه هو الذي قاد استراتيجية التصنيع العسكري وتابع تنفيذها(٣٥). ولقد حظيت مسيرة التحولات الاجتماعية والثقافية والتعليمية، بأهتمام بالغ من قيادة الحزب والثورة. وخلال العشرين سنة الماضية، تحققت انجازات كبيرة تدعو الى الفخر والاعتزاز لما حققته من نتائج ايجابية على طريق بناء الانسان الجديد والمجتمع الجديد والعلاقات الاجتماعية الجديدة.. فلقد ظهر نمو واضح في الجوانب الفكرية والتربوية والانسانية عند الفرد، وتعززت لديه القيم والتقاليد الوطنية والقومية والثورية الاصيلة. كما تطورت المؤسسات البنيوية التي يستند اليها البناء الاجتماعي كمؤسسات التعليم والثقافة والاعلام والصحة ومنظمات الطلبة والشباب والمرأة. وازيلت الى حد كبير اسباب ومظاهر الخلل في التركيب الاجتماعي للقطر كالاستغلال والتمايز الاجتماعي والتخلف والامية، وتحررت قوى اجتماعية كبيرة كانت معطلة عن المساهمة في مسيرة البناء والتقدم(٣٦).

ولقد حرص السيد الرئيس القائد منذ ١٩٧٤ على طرح افكاره وآراءه الجدية في ضرورة رفع معدل نمو السكان في العراق استناداً الى الدور الانساني والحضاري والقومي الذي يلعبه الانسان العراقي. ولقد كان للسيد الرئيس الدور الرئيس والريادي في اغناء فكر الحزب حول «المسألة السكانية» ودحض الآراء المستأثرة بالفكر الغربي والقائلة بأن معدل النمو السكاني في العراق، هو من أعلى المعدلات في العالم، وان الزيادة السكانية تشكل عبأ على برامج التنمية(٣٧).

لقد كان من ابرز خصائص المنهاج التثقفي الذي دعا اليه السيد الرئيس، بصدد «المسألة السكانية»، إنسجام مضامينه ومبرراته مع الموقف الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي أكد منذ ١٩٤٧ على أن «النسل أمانة في عنق الاسرة أولا والدولة ثانياً، وعليها العمل على تكثيره والعناية بصحته وتربيته». وان «الزواج واجب قومي وعلى الدولة تشجيعه وتسهيله ومراقبته»(٣٨). كما إن المنهاج ربط بين الاهداف القطرية لزيادة السكان والبعد القومي لها من ناحية، وبينها وبين التوازن الاقليمي لسكان العالم وتأثير ذلك على العلاقات الدولية والصراعات الاقليمية، ورفض المنهاج التنظير الغربي وتأثر بالظروف الذاتية للقطر والأمة العربية. لذلك فالمنهاج بدون شك شكل قاعدة صلدة وواضحة للسياسات التنموية والاجراءات التطبيقية الخاصة بالرعاية الاسرية



وكان السيد الرئيس ، منذ الثورة حتى اليوم هو الذي يرسم سياسة الحزب والثورة في الميدان القومي وفي الحقل الدولي. فلقد ادار بكل دقة ، العلاقات مع الاقطار العربية . كما نبه منذ وقت مبكر على ضرورة تنويع علاقات العراق الدولية ، والأهتمام بمراكز القوى الناشئة في العالم(٤٤) . وفي ٨ شباط ١٩٨٠ أعلن

الرئيس القائد « الأعلان القومي » على الشعب والأمة العربية وقد تضمن الاعلان مباديء جوهرية تتعلق بطبيعة العلاقات بين الاقطار العربية . فقد دعا الاعلان الى منع استخدام القوة المسلحة في النزاعات التي تنشأ بين الاقطار العربية لأي سبب كان ، ودعا الى حل هذه النزاعات في اطار العمل العربي المشترك . كما تضمن الاعلان مباديء أساسية في العلاقات بين الأقطار العربية والبلدان المجاورة تقوم على أساس احترام السيادة وعدم استخدام القوة العسكرية فيما بينها والتعاون المستمر فيما بينها في كافة الميادين . وقد حظي الأعلان بتأييد واسع من كثير من الأنظمة العربية ، والقوى القومية المؤمنة بالاستقلال ، والبعيدة عن تأثيرات الأطراف الدولية(٤٥) .

ويحتفظ العراق بعلاقات نشيطة ومتطورة مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية وبلدان أوربا الغربية ويعمل على تطويرها على أسس الأستقلال الكامل والالتقاء مع المصلحة الوطنية للعراق ، ومع المصالح القومية العليا . وقد فشلت كل المحاولات الرامية الى منع قيام العراق بدور بارز على الصعيد الدولي . اذ سار هذا الموقع على الرغم من ظروف الحرب التي فرضها النظام الايراني على العراق في ٤ أيلول ١٩٨٠ ، في طريقه الطبيعي والنمو والتطور(٤٦) .

ويقوم العراق ، كذلك بدور قيادي نشيط في العالم الثالث ، وفي حركة عدم الأنحياز وذلك من خلال تقوية هذه الحركة ، وتقديم المساعدات المادية والسياسية لبلدانها .

وقد أدى هذا النهج ، ليس الى تعزيز مكانة العراق بين هذه الدول ، وأنما الى فهم أفضل من جانب هذه الشعوب لمحتوى حركة الثورة العربية وترصين مواقف تلك البلدان لصالح القضايا العربية ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية(٤٧) .

هوامش

(١) انظر نص البيان الصادر عن المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في تشرين الاول ١٩٦٨ ، ص ٦ .



(٢) انظر : سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، جـ ٥ ، (بيروت ، لا . ت) ، ص ١٤ .

(٣) شبلي العيسمي ، تأريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ، المرحلة الصعبة ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، جـ ٣ ، (بغداد ، ١٩٨٧) ، ص ص ٢٩١ – ٢٩٢ .

(٤) حزب البعث العربي الاشتراكي ، القطر العراقي ، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ، حزيران ١٩٨٢ ، (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ص ٢٨ – ٢٩ وسنشير اليه بـ (التقرير المركزي) .

(٥) حزب البعث العربي الاشتراكي ، ثورة ١٧ تموز التجربة والافاق ، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن ، كانون الثاني ١٩٧٤ ، (بغداد ، ١٩٧٤) ، ص ص ٢٠ – ٢١ وسنشير اليه بـ (التقرير السياسي) .

(٦) التقرير السياسي ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

(٧) المصدر والصفحة نفسها .

(٨) المصدر نفسه ، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

(١٠) انظر نص البيان في : الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ١٩٦٨ – ١٩٧٧ ، المجلد الاول ، (بغداد ، لا . ت) ، ص ص ١١ – ١٤ وسنشير اليه بـ (القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة) .

(١١) القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ، ص ص ١٥ – ١٩ .

(١٢) التقرير السياسي ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

(١٣) المصدر والصفحة نفسها .

(١٤) للتفاصيل انظر : التقرير السياسي ، ص ص ٢٦ – ٢٧ وكذلك التقرير المركزي ، ص ٣٠ .

(١٥) التقرير المركزي ، ص ٣٠ .

(١٦) انظر نص البيان في : القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ، ص ص ٢٨ – ٣١ .

(١٧) انظر نصوص ذلك في : القرارات العامة لمجلس قيادة الثورة ص ص ٣٤ – ٣٦ .

(١٨) التقرير السياسي .

(١٩) التقرير السياسي ، ص ص ٣٨ – ٤٠ .

(٢٠) التقرير المركزي ، ص ٣١ .

(٢١) التقرير المركزي ، ص ٣١ .

(٢٢) للتفاصيل انظر : التقرير المركزي ، ص ص ٣٣ – ٣٥ .

(٢٣) التقرير المركزي ، ص ٣٢ .

(٢٤) التقرير المركزي ، ص ص ٤٠ – ٤١ .

(٢٥) التقرير السياسي ، ص ص ٤٧ – ٤٨ .

(٢٦) التقرير السياسي ، ص ٤٩ .

٧) السياسي ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

سياسي ، ص ص ٥١ – ٦٧ .

(٢٩) ـرير السياسي ، ص ص ٦٨ – ٧٤ والتقرير المركزي ، ص ٣٦ .

(٣٠) التقرير المركزي ، ص ٣٦ وحول الجبهة انظر كذلك التقرير السياسي ، ص ص ٧٥ – ٨٢

(٣١) التقرير المركزي ، ص ٣٧ .

(٣٢) التقرير المركزي ، ص ص ١٢٥ – ١٢٦ .



(٣٤) نشر حديث السيد الرئيس القائد في الاجتماع الذي نظمه مكتب الثقافة والاعلام في الحزب في كراس بعنوان: الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة. انظر التقرير المركزي، ص ص ١١٨ - ١٢٠.

(٣٥) التقرير المركزي، ص ٣٧.
(٣٦) التقرير المركزي، ص ص ١٥٦، ١٦٣.
(٣٧) رسول الجابري «المنظور البعثي للمسألة السكانية» بحث مطبوع على الرونيو، قدم الى الندوة العلمية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق للفترة من ١٠ - ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٧، ص ١٦.
(٣٨) انظر نص دستور حزب البعث العربي الاشتراكي في: علي حسن مجيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي. (بغداد، ١٩٨٠)، ص ص ٢١٤ - ٢١٥.
(٣٩) الجابري، المصدر السابق، ص ١٦.
(٤٠) صدام حسين، طريقنا خاص في بناء الاشتراكية، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ص ٩٥ - ٩٦.
(٤١) التقرير المركزي، ص ص ١٦٢، ١٦٥، ٧٤ - ٨٦.
(٤٢) انظر: ابراهيم خليل احمد «اتجاهات وابعاد الثورة التربوية في العراق» مجلة الجامعة، الموصل، السنة (١٢)، العدد (٧)، نيسان ١٩٨٢، ص ص ٩ - ١٦.
(٤٣) التقرير المركزي، ص ٣٧.
(٤٤) التقرير المركزي، ص ص ٣٩ - ٤٠.
(٤٥) انظر: شفيق عبد الرزاق السامرائي، صدام حسين: نضاله وفكره السياسي، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ص ١٨١ - ١٨٤.
(٤٦) التقرير المركزي، ٣٥٤ - ٣٥٥.
(٤٧) التقرير المركزي، ص ص ٣٥٧ - ٣٥٩.

الدكتور
ابراهيم خليل احمد

الدكتور
جعفر عباس حميدي

كلية التربية جامعة الموصل
العراق 1975



منشورات الطليعة العربية في تونس ماي 1985